

جاك فوكار و(فرنسا إفريقيا): صناعة النفوذ الفرنسي في إفريقيا ما بعد الاستعمار

د. دعاء عبد النبي حامد^١

المُلْخَص

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على شخصية جاك فوكار (Jacques Foccart) ودوره المحوري في صياغة السياسة الإفريقيّة لفرنسا خلال فترة ما بعد الاستعمار، إذ ارتبط اسمه ارتباطاً وثيقاً بمفهوم (فرنسا إفريقيا) الذي يعكس شبكة المصالح الفرنسية في القارة الإفريقيّة. فمن خلال عمله مستشاراً للرئيس شارل ديغول، ثم لبومبيدو، أصبح فوكار مهندساً لشبكةٍ واسعةٍ من العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة التي مكّنت فرنسا من إعادة إنتاج استعمارها في صورةٍ جديدةٍ تُعرف بالاستعمار غير المباشر أو (الاستعمار الجديد).

تسعى الدراسة إلى الكشف عن طبيعة هذه الشبكة، وأدبيات تدخل فرنسا في الشؤون الإفريقيّة، وكيف أسهم فوكار في هندسة علاقاتٍ سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة جعلت الاستقلال الإفريقي شكليّاً في كثيرٍ من الحالات. كما تقدّم الدراسة قراءةً نقديّةً لممارسات فوكار، مبيّنةً إسهاماته في تعزيز التبعيّة السياسيّة والاقتصاديّة للأنظمة الإفريقيّة تجاه فرنسا. تركز الدراسة على تحليل أدوات فوكار في إدارة النفوذ الفرنسي بإفريقيا: من التدخلات العسكريّة ودعم الأنظمة السلطويّة، إلى توظيف الاقتصاد والشركات متعدّدة الجنسيّات كوسائل هيمنة. كما تسعى إلى تقديم قراءةٍ نقديّةٍ لإرثه السياسي الذي لا يزال يلقي بظلاله على العلاقات الفرنسيّة الإفريقيّة حتى اليوم.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، جاك فوكار، فرنسا إفريقيا، النفوذ الفرنسي، الهيمنة، التبعيّة، الاستعمار الجديد.

١. باحثة دكتوراه تخصص فلسفة إفريقية حديثة ومعاصرة - كلية الآداب جامعة القاهرة - مصر.

عنوان المقال:

Jacques Foccart and “Françafrique”: Neocolonial Networks of French Power in Post-Colonial Africa

المقدمة

تُعد دراسة شخصية جاك فوكار مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة العلاقة بين فرنسا وإفريقيا خلال القرن العشرين، ولا سيما في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد مثل فوكار – الذي عمل مستشاراً سياسياً للرئيس شارل ديغول (Charles de Gaulle) منذ عام ١٩٦٠م، ثم واصل عمله مع الرئيس جورج بومبيدو (Georges Pompidou) (رجل الظل) الذي صاغ وأدار سياسات فرنسا الإفريقية بعيداً عن الأضواء الرسمية.

لقد تميّز فوكار بقدرة استثنائية على بناء شبكة من العلاقات الشخصية والسياسية مع قادة الدول الإفريقية، وهي شبكة تجاوزت الأطر الدبلوماسية التقليدية لتصبح نظاماً غير رسمي يعرف اصطلاحاً بـ (فرنسا إفريقيا) (Françafrique). هذا النظام جسد أحد أكثر أشكال الاستعمار الجديد تعقيداً؛ إذ جمع بين استمرار الهيمنة الاقتصادية والسياسية، وشرعنة تلك الهيمنة عبر دعم الأنظمة المحلية التي ضمنت بدورها حماية المصالح الفرنسية.

تكمّن أهمية الدراسة في كونها لا تقصر على استعراض السيرة السياسية لفوكار، وإنما تهدف إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية لدوره من خلال:

- الكشف عن آليات النفوذ الفرنسي في إفريقيا.

- إبراز كيف أسهم فوكار والشبكة الفوكارية في استمرار التبعية السياسية والاقتصادية.

- تحليل إرث فوكار من منظور نقدية يربطه بمفهوم الاستعمار الجديد.

تدور الدراسة حول عدّة محاور أهمّها:

المحور الأول: جاك فوكار رجل الظل في الإليزيه.

المحور الثاني: مفهوم (فرنسا إفريقيا) وآليات السيطرة على إفريقيا.

المحور الثالث: التدخلات العسكرية والانقلابات الفرنسية في إفريقيا.

المحور الرابع: تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا.

وتستند الدراسة إلى منهجية تحليلية نقدية، تجمع بين التحليل التاريخي والسياسي.

المحور الأول: جاك فوكار رجل الظل في الإلزيميه أولاً: النشأة والخلفية السياسية

ولد جاك فوكار في ٣١ من شهر أغسطس عام ١٩١٣، في مدينة أمبريرلي فالي مайн (Ambrières-les-Vallées) في غرب وسط فرنسا، لعائلة من المزارعين البيض من جزيرة كوادلوب بمنطقة الكاريبي وعمل بالتجارة قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث كان يدير شركة للاستيراد والتصدير^١. عرف فوكار بسيد إفريقيا (Monsieur Afrique)؛ فهو مدير الشبكة الفوكاريه وقادها، حيث كان أمين عام للشؤون الإفريقية في عهد الرئيسين الفرنسيين شارل ديغول، وجورج بومبيدو، فكان رجل مخابرات فرنسا في إفريقيا ومهندس الاستعمار الحديث بشقيها الاقتصادي والسياسي، يتحرك في إفريقيا بصفة رجل أعمال تارةً، وبصفته دبلوماسيًا فرنسيًا متخصصًا في الشؤون الإفريقية تارةً أخرى. لعب دوراً محوريًا في الحفاظ على النفوذ الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء^٢.

خلال الحرب العالمية الثانية عمل فوكار رقيباً في الجيش الفرنسي، ثم التحق بالمقاومة بعد هدنة ١٩٤٠، سريعاً ما انخرط تحت قيادة ديغول. وبعد استقالة هذا الأخير في يناير ١٩٤٦م، عاد فوكار إلى أعماله التجارية، غير أنه كان من بين المؤيدين بضرورة الإعداد لعودة الجنرال إلى الحكم. كان فوكار من أوائل الداعين إلى تأسيس حزب سياسي ديغولي وهو حزب «تجمع الشعب الفرنسي» (RPF). وفي عام ١٩٥٤م، أصبح فوكار أميناً عاماً لجتماع الشعب الفرنسي. انتمى فوكار إلى ما كان يُعرف بـ(أكاديمية الجولية)، أي تلك الدائرة الضيقه من سبعة أو ثمانية رجال التقوا حول ديغول في اللحظات المفصلية، مثل تأسيس الجمهورية الخامسة في يونيو ١٩٥٨م، خلال الحرب العالمية الثانية^٣.

ثانياً: فوكار والمكتب الإفريقي في الإلزيميه

عام ١٩٦٠م، مع موجة استقلال المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، قرر ديغول إنشاء (خلية الشؤون الإفريقية والمدغشقرية) داخل قصر الإلزيميه. أوكلت هذه الخلية إلى جاك فوكار، الذي

١. محمد الأمين سوادغ، الفوكاريه والفكاريون في إفريقيا، ص ٥.

<https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9>

٢. المرجع السابق.

3. Douglas Johnson.Obituary: Jacques Foccart. The Independent. <https://www.independent.co.uk/news/people/obituary-jacques-foccart-1273923.html>

أصبح منذ ذلك الحين العقل المدبر للسياسة الفرنسية في إفريقيا. كان فوكار هو العقل المدبر للتحرّك الفرنسي في إفريقيا، وصاحب شبكة الاستخبارات الخاصة التي أنشأها وأدارها هناك. وبعد استقالة ديغول، احتفظ به الرئيس بومبيدو في موقعه بعد شيءٍ من التردد، بينما لم يستعن به لا جيسكار ولا ميتران (مع أنّ شيراك استشاره أثناء توليه رئاسة الوزراء بين ١٩٨٦ و١٩٨٨م). وفي عام ١٩٩٠م، بدا من المعقول بحكم سنّه (٧٧ عاماً آنذاك) والظروف المحيطة أنّ مسيرته النشطة قد انتهت. لكن في عام ١٩٩٥م، ومع انتخاب جاك شيراك رئيساً للجمهورية، كان من أوائل قراراته إخراج فوكار من تقادمه وتنصيبه مستشاراً خاصاً في الإليزيه^١. كان استدعاء جاك فوكار إلى قصر الإليزيه بمجرد انتخاب شيراك، دلالةً على رغبته في استعادة السياسة الإفريقية التي اتبّعها شارل ديغول، وأنّ شيراك لا ينوي تغيير السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا، وكانت وفاة فوكار في ١٧ مارس عام ١٩٩٧ في باريس بمنزلة نهاية لعصر العلاقة الخاصة بين فرنسا وإفريقيا، إذ بدأ استبدال رؤساء الدول الإفريقية بجيلٍ جديدٍ من الأفارقة، أكثر قرباً تجاه فرنسا.

المحور الثاني: مفهوم (فرانس إفريقي) وآليات السيطرة على إفريقيا

دأبت فرنسا والنخبة الفرنسية الحاكمة على تبني نهجٍ أبييٍ في علاقتها بإفريقيا ونخبتها الحاكمة؛ فمنذ رئاسة شارل ديغول وصولاً إلى ميتران وساركوزي وهولاند وماكرون، اتّسمت علاقات فرنسا بإفريقيا بمزيجٍ من الأبوية والبراغماتية. أبرمت فرنسا في عهد الرئيس ديغول سلسلةً من الاتفاقيات الثنائيّة والمعاهدات مع القادة السياسيين في إفريقيا بعد الاستقلال؛ من أجل البقاء والسيطرة بشكلٍ فعال فيما يتعلق بالدبلوماسية والسياسة، في ظلّ اهتمامها بالاقتصاد والجيش وجوانب أخرى من الحياة الوطنية في مستعمراتها السابقة، وترسّخت هذه الاتفاقيات في إطار سياسة فرنسا في التعامل مع إفريقيا بعد الاستقلال، والمعروفة باسم (الفرنسية الإفريقية). بدأ الجنرال ديغول، مهندس العلاقات الفرنسية مع إفريقيا ما بعد الاستقلال، ومستشاره للشؤون الإفريقية، جاك فوكار، السياسة التي تلت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة رئيساً لفرنسا عام ١٩٥٨م.^٢

1. Ibid.

2. Saka, Luqman. (2023). FRANÇAFRIQUE: FRANCO-AFRICAN RELATIONS AND FRENCH MILITARY ENGAGEMENT IN POST-COLONIAL AFRICA. Brazilian Journal of African Studies. Porto Alegre. V. 8. N. 16. P. 46. <https://doi.org/10.22456/2448-3923.128355>

أولاً: نشأة مفهوم (فرنسا إفريقيا)^١ (Françafrique)

ولدت الشبكة الفوكاريه في فرنسا عقب نضال الأفارقة من أجل الاستقلال من الاستعمار الفرنسي بقيادة شارل ديغول، وهي شبكة خطيرة لها أهداف أهمها السيطرة على إفريقيا اقتصادياً وتقنين الاستعمار الحديث لمستعمرات فرنسا في إفريقيا، ثم اتسعت نفوذها حسب مصالحها إلى غير مستعمرتها في إفريقيا تحت اسم (فرنسا إفريقيا)، وهي شبكة فوكاريه متعددة الأطراف، كلف فوكار بإدارتها. كانت الشبكة الفوكاريه اقتصادية، لكنها تحولت إلى سياسية وعسكرية. فجاك فوكار وشارل ديغول هما الأبوان المؤسسان لاستعمار فرنسا الحديث لإفريقيا^٢.

نشأت شبكات فوكار من التدخل الفرنسي في الشؤون الإفريقية، الذي يعود لسبعين رئيسين:
الأول هو ضمان وصول فرنسا المتميّز إلى الصناعات الاستخراجية في إفريقيا جنوب الصحراء

١. (الخلية الإفريقية)، بدءاً من شارل ديغول وخبيره في الشؤون الإفريقية جاك فوكار. على مدى نصف القرن الماضي، أشرفت (ال الخلية الإفريقية) السرية والقوية على المصالح الاستراتيجية لفرنسا في إفريقيا، حيث سيطرت على مساحة واسعة من المستعمرات الفرنسية السابقة. بصفتها قيادةً عامة، تستخدم الخلية الجيش الفرنسي كمطرقة لتشييد القادة الذين تراهم ودودين للمصالح الفرنسية، وإزالة أولئك الذين يشكلون خطراً على استمرار النظام.

وبعيداً عن القنوات الدبلوماسية التقليدية، ترفع الخلية تقاريرها إلى شخص واحد فقط، وهو الرئيس. في عهد شارل ديغول وجورج بومبيدو، تولى جاك فوكار رئاسة الخلية، بدعم من فرانان ويбо. وفي عهد الرئيس فاليري جيسكار ديتستان، ترأس رينيه جورنياك، القاضي السابق في المستعمرات حتى عام ١٩٨٠، خلية إفريقيا. ثم حل محله مارتن كيرش، القاضي في ديوان المحاسبة. وتعاقب أربعة مستشارين أفارقة برئاسة فرانسوا ميرلان: غي بين من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٦، وجان أوديبيير من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨، وجان كريستوف ميرلان (بابا ما ديت) من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٢، وبرونو ديلالي من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥ م. وقد كان نشاط الخلية أقل في عهد ميرلان.

وفي عهد الرئيس جاك شيراك، كان ميشيل دوبوش مستشاراً للخلية الإفريقية من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢ م. وخلال حملة إعادة انتخابه، عين جاك شيراك ميشيل دو بونيكورس، الذي ظل في منصبه حتى خلفه ساركوزي. ضمت الخلية أليوت ماري (وزير الدفاع) ورئيس المديرية العامة للأمن الخارجي بيير بروشان. وقد ساعدتهم شبكة من العمالء الفرنسيين المكلفين بالعمل سراً في إفريقيا، والمتمركزين في فرنسا.

في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي، كان مستشار إفريقيا هو برونو جوبيير. وبصفته مستشاراً غير رسمي، روبرت بورجي وكلود غيان. ثم تم استبدال جوبيير بأندريه بارانت من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢ م. في عهد الرئيس فرانسوا هولاند، ترأستها هيلين لو غال ومساعدها توماس ميلونيو إلى جانب أصدقاء هولاند الموثوق بهم، جان إيف لودريان (وزير الدفاع) ورئيس أركانه العسكرية الشخصية، الجنرال بيضا بوجا. في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون، مستشار إفريقيا هو فرانك باريس، مع ماري أودوارد كمساعدة. في يوليو ٢٠٢٣. كانت الخلية الإفريقية، التي يقودها هؤلاء الرؤساء الأساسيين، تتلقى المساعدة عادةً من وزراء الدفاع والمديرية العامة للأمن الخارجي الذينأخذوا سياساتهم الإفريقية مباشرةً من الرئيس.

٢. محمد الأمين سوادغو، الفوكاريه والفوکاريون في إفريقيا ص ٢، ٥.

الكبير، والثاني هو مواجهة الشيوعية والنفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة في هذا الجزء من العالم.

وقد وصف أشيل ميمبي مفهوم (فرنسا إفريقيا) على النحو الآتي: «غالباً ما يشار إلى (فرنسا إفريقيا) كما لو أنها تتألف فقط من عدد قليلٍ من الوسطاء والمبعوثين والمكاتب العاملة في الخفاء. ولكن ما هي إن لم تكن نموذجاً للسيطرة والهيمنة دون مسؤولية؟ نظامٌ واسع النطاق قائمٌ على الاستيعاب المتبادل والفساد المتبادل لشريحة من النخب الفرنسية والإفريقية، (فرنسا إفريقيا)، وهو نموذج معكوس لإنهاء الاستعمار، يحكمه جميع أنواع الترتيبات الخاصة والمحسوبيّة، وتدعمه سلسلةٌ من الممارسات غير القانونية، حتى الإجرامية منها. يعتمد هذا النظام التابع والمسطير، من أجل بقائه، على استمرار أشكال من القوى الاستبدادية في إفريقيا، وعلى إرث السياسة الفرنسية الإفريقية دون أي ديمقراطية أو رقابة برلمانية»^١.

أنشأ فوکار شبكته المركزية، بنحو يبقى المسيطر الوحيد على الوضع في القارة الإفريقية، فكان يستمد معلوماته عن طريق أجهزة الاستخبارات والأجهزة السرية والدبلوماسية، لكن أيضاً من رجال الأعمال والشخصيات البارزة التي تعمل محلياً، جنباً إلى جنب مع الأجهزة السرية و غالباً ما يتم تجنيد المرتزقة. ونجح فوکار في خلق شبكة مصالح مهمتها إبقاء دول غرب ووسط إفريقيا تحت سيطرة فرنسا، حتى بعد خروجها عسكرياً منها، فقد كانت فرنسا تعول كثيراً على الخيارات الإفريقية، وليس من السهل أن تتخلى عنها دفعةً واحدةً وبنحو نهائي. من خلال هذه الشبكة، ضمنت فرنسا الوصول إلى المواد الخام الإستراتيجية للقاراء والسيطرة عليها (النفط واليورانيوم وغيرها)، كما ضمنتبقاء عدة قواعد عسكرية لها هناك، لحماية مصالحها العليا في القارة السمراء، فدون قوات عسكرية لا يمكنها الحفاظ على بقائها في القارة، كما حافظت من خلالها أيضاً على ولاء الدول الإفريقية لها على المستوى السياسي^٢.

(فرنسا إفريقيا) أداة فرنسيّة أطلقت بها الجمهورية الفرنسية عمليةً جديدةً من الحكم الاستعماري في أفق قارات العالم. لم تظهر جوانب هذه الأداة إلا في منتصف تسعينيات القرن الماضي مع ظهور حادثة «ELF». أسست شركة «ELF» عام ١٩٦٧، وكانت تستهدف إفريقيا بوصفها شركة

1. Tinasti, Khalid. (2016). Brazil and francophone Africa: Opportunities and challenges. BRICS Policy Center (BPC) Papers - V. 4 N. 05. P. 10.

٢. عائد عميرة، فوکار مهندس الاستعمار الفرنسي الحديث لدول إفريقيا ص٤. /https://www.noonpost.com/ ٣٥٨٤٨

خاصةً للنفط والتعدين. بعد استقلال الجزائر، حرمَت الشركة من عائدات النفط في الدولة الواقعة شمال إفريقيا. في هذه الحالة، احتاجت فرنسا إلى إيجاد موارد بديلة؛ لذلك، استخدام مبدأ الشبكة التي بناها فوكار لسنوات عديدة، ليس فقط في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، بل أيضاً في المستعمرات السابقة غير الفرنسية مثل أنغولا، للبحث عن موارد جديدة. عين ديجول وزير الدفاع بيير غيومات (Pierre Guillaumat) لرئاسة الشركة التي نفذت العديد من أنشطة (الخدمة السرية) مثل الرشوة والفساد وتمويل الحكومات والتدخل في تعيين كبار المسؤولين والتسلل إلى أجهزة الدولة^١.

لأكثر من قرن، خضعت عشرون دولةً إفريقيةً للاستعمار الفرنسي. إلا أن الهيمنة الفرنسية في إفريقيا بدأت بالتراجع مع ظهور العديد من حركات التحرير والمقاومة. في هذه الحالة، كان على فرنسا أن تعتمد استراتيجيةً جديدةً لإطلاق عمليةً استعماريةً جديدةً باسم تعميق العلاقات التاريخية مع إفريقيا. بحلول عام ١٩٦٠م، اقترح ديجول استقلال أربعة عشر دولة إفريقية. كان يميل إلى تبني استراتيجيةً لجعل إفريقيا تقع في عمليةً استعمار أخرى لأكثر من نصف قرن. كان ديجول مقتنعاً بأن الثقل السياسي والاقتصادي لفرنسا في النظام الدولي يعتمد بنحو أساسٍ على تلبية احتياجات المواد الخام؛ لهذا السبب، تولى المهام الجديدة لهذه الاستراتيجية وزيران هما بيير غيومات (Jacques Foccart)، وجاك فوكار (Pierre Guillaumat)، وهما مصمماً نظام (فرنسا وإفريقيا)^٢.

اتفق الفرنسيون ومستعمراتهم السابقة عند الاستقلال على الالتزام بشروط ميثاق استعماري جديد. كان هذا الاتفاق الاستعماري – إلى حد كبير – من تأليف جاك فوكار. حيث كان صاحب النفوذ الكبير، وهو من تفاوض على العهد الاستعماري مع دول غرب إفريقيا الفرنسية وإفريقيا الاستوائية الناشئة التي نالت استقلالها عام ١٩٦٠م. دون تحطيم مسبق، اضطر ديجول في عام ١٩٦٠م، إلى ارتجال هيكل لمجموعة من الدول الصغيرة المستقلة حديثاً، لكل منها علمٌ ونشيدٌ وطنيٌّ، ومقدُّ في الأمم المتحدة، ولكن غالباً ما كانت تفتقر إلى أي شيء آخر، باستثناء فريق كرة قدم. وهنا برع دور فوكار المحوري، إذ كان مهندس سلسلة اتفاقيات التعاون مع كل دولة جديدة في قطاعات المالية والاقتصاد والثقافة والتعليم والجيش.

1. Afsar, Onder Aytac & El-Hayani, Abdelhafid. (2023). The impact of French foreign policy towards Africa on the external migration policy of the European Union. *Acta Politica Polonica*. (56). P. 64.

2. Ibid. P. 65.

في البداية، كانت هناك إحدى عشرة دولة مشاركة: موريتانيا، والسنغال، وكوت ديفوار، وداهومي (بنين حالياً)، وفولتا العليا (بوركينا فاسو حالياً)، والنيجر، وتشاد، والغابون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو برازافيل، ومدغشقر. كما تم ضم توغو والكاميرون، وهما إقليمان مشمولان سابقاً بوصاية الأمم المتحدة. وكذلك، في وقتٍ لاحق، كان الأمر كذلك بالنسبة للملال والأراضي البلجيكية السابقة (رواندا-أوروندي، رواندا وبوروندي الآن، والكونغو كينشاسا)، وبعض الأراضي البرتغالية السابقة، وجزر القمر وجيبوتي، التي كانت أيضاً تحت الحكم الفرنسي لسنواتٍ عديدةٍ ولكنها أصبحت مستقلةً في السبعينيات^١.

استندت وظيفة شبكة فرنس أفريقيا بنحو أساسٍ إلى استخدام حقائب دبلوماسية سرية لم تكن خاضعةً لسيطرة أو تحقيق الدولة أو وزارة الخارجية الفرنسية. كان هذا الإجراء يدار مباشرةً من قبل الرئيس. لا تتعامل هذه الشبكة مع القضايا الاقتصادية فحسب، بل تتعامل أيضاً مع إنجاز العديد من المهام السياسية بما في ذلك الانقلابات، وترشيح الرؤساء والزعماء، وتمويل الحركات التمردية، وتنفيذ الاغتيالات السياسية^٢. إنَّ (فرنسا أفريقيا) لم تكن مجرد مفهوم سياسي، بل كان كانت نظاماً غير رسمي أعاد إنتاج التبعية الاستعمارية تحت غطاء الاستقلال، حيث استمرت فرنسا في التحكم بالسياسة، والاقتصاد، والأمن في عددٍ كبيرٍ من الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية.

ثانيًا: الأداة الاقتصادية – الشركات الفرنسية والموارد الطبيعية

يُعد الاقتصاد حجر الزاوية في منظومة (فرنسا أفريقيا). وقد اعترف دي جول بأنَّ الرخاء الفرنسي مستمدٌ من ثروات إفريقيا. في مارس ٢٠٠٨، قال الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك: «بدون إفريقيا، ستنزلق فرنسا إلى مرتبة القوة الثالثة [العالمية]»، وكان سلف شيراك، فرانسوا ميتان، قد حذر في عام ١٩٥٧ من أنه: «بدون إفريقيا، لن يكون لفرنسا تاريخٌ في القرن الحادي والعشرين». إنَّ وجود هذه المستعمرات الافتراضية يسمح لفرنسا ليس فقط بالوصول إلى ثروة إفريقيا بل السيطرة عليها^٣.

بسط فرنسا نفوذها الاقتصادي على إفريقيا في عدّة اتجاهات؛ أولها السيطرة على المواد

1. Busch, Gary K. (2023). The Long Overdue Exit of France from Africa. P.4. https://www.academia.edu/105547364/The_Long_Overdue_Exit_Of_France_From_Africa

2. Afsar, Onder Aytac & El-Hayani, Abdelhafid. (2023). P. 65.

3. Busch, Gary K. (2023). P.3.

الخام؛ كان ميثاق الاستعمار أكثر من مجرد اتفاقية لنشر جنود في جميع أنحاء إفريقيا؛ فقد ربط اقتصاد إفريقيا بسيطرة فرنسا دفاعياً. على سبيل المثال، وفقاً للملحق الثاني من اتفاقية الدفاع الموقعة بين حكومات الجمهورية الفرنسية، وجمهورية ساحل العاج، وجمهورية داهومي، وجمهورية النيجر في ٢٤ أبريل/نيسان ١٩٦١ ، تتمتع فرنسا بالألوية في الحصول على تلك المواد الخام المصنفة على أنها استراتيجية. في الواقع، ووفقاً للمادة ٢ من الملحق، «تبلغ الجمهورية الفرنسية جمهورية ساحل العاج (والدولتين الآخرين) بانتظام بالسياسة التي تبني اتباعها بشأن المواد الخام والمنتجات الاستراتيجية، مع مراعاة الاحتياجات العامة للدفاع، وتتطور الموارد، وحالة السوق العالمية». وقد تمت الفرنسيون بحق الوصول المستمر إلى المواد الاستراتيجية. وشملت المجموعة الأولى من المواد الاستراتيجية المدرجة الهيدروكربونات السائلة أو الغازية. وشملت المجموعة الثانية اليورانيوم، والثوريوم، والليثيوم، والبريليوم، وخاماتها ومنتجاتها الثانوية^١.

أما العنصر الثاني في (فرنسا أفريقيا)، وهو أهم العناصر حيث أدى الدور الأهم في هيمنة الدول الناطقة بالفرنسية، ألا وهو قطاع الأعمال الفرنسي. فمع بدء تعافي الاقتصاد الفرنسي بعد عام ١٩٥٠م، بدأت الشركات الفرنسية الخاصة وشبه الحكومية في الاستيلاء على سيطرة فرنسا على التجارة الإفريقية. كما بدأت هذه الشركات في التحرك بقوة بحثاً عن ملاذ آمن في أسواق إفريقيا الناطقة بالفرنسية المحمية. ولا يزال العديد من هذه الشركات، إن لم يكن معظمها، في إفريقيا، لحماية أسواقها الاحتكارية المرخصة التي منحتها إياها السياسة الاستعمارية الفرنسية. وأصبحت هذه الشركات القوة الفاعلة في (فرنسا أفريقيا). وتشمل هذه الشركات:

- شركة بولوري (Bolloré) (شركة رائدة في مجال النقل البحري الفرنسي)، وهي المشغل الرئيس للنقل البحري إلى جانب ساغا (Saga) وإس دي في (SDV) ودلماز (Delmas)، تسيطر على الميناء والنقل البحري في جميع أنحاء منطقة غرب إفريقيا. كما تسيطر على خط السكة الحديد الإيفواري - البوركيني سitarail (Sitarail). ورغم انسحابها، حافظت على مكانتها الرائدة في مجال التبغ والمطاط.

- احتلت شركة بويوغ (Bouygues)، - الشركة الرائدة في مجال البناء والأشغال العامة في فرنسا، الموجودة أيضاً باسم Vinci» الشركة الثانية في مجال الأشغال العامة في فرنسا - المرتبة الأولى في مجال البناء والأشغال العامة، إلى جانب شركة كولاس (Colas) الشركة الثالثة في مجال

1. Ibid. P. 5.

الطرق كما أنها تسيطر، من خلال الخصخصة والحصول على الامتيازات، على توزيع المياه وإنتاج وتوزيع الكهرباء، فضلاً عن استغلال النفط الإيفواري مؤخراً.

- تهيمن شركة توتال (Total) – أكبر شركة نفط فرنسية اندمجت مع شركة «ELF» – على قطاع النفط والغاز، ومتلك المئات من محطّات الوقود. كما تمتلك العديد من امتيازات النفط والغاز.

- تعدّ شركة فرنس تيليكوم (France Telecom) (السابعة من حيث الترتيب بين الشركات في فرنسا والرائدة في قطاع الاتصالات) المساهم الرئيس في العديد من امتيازات الاتصالات في المنطقة.

- وفي قطاع البنوك والتأمين، هناك بنك «Société Générale» البنك السادس في فرنسا، وبنك «Credit Lyonnais»، وبنك «BNP-Paribas»، وبنك «AXA» ثاني أكبر شركة في فرنسا، والشركة الرائدة في قطاع التأمين.

بعد ستين عاماً تقريباً من الاستقلال، ما تزال فرنسا تسيطر على معظم البنية التحتية في إفريقيا الناطقة بالفرنسية. شركات الطيران والهاتف والكهرباء والمياه، وبعض البنوك الكبرى، تخضع لسيطرة فرنسية إلى حد كبير. ويؤكد تقرير قدم إلى الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ المكانة المتميزة لفرنسا في بلد مثل ساحل العاج، والذي أفاد بأن الفرنسيين يمتلكون ٤٥٪ من الأراضي، ومن اللافت للنظر أن مباني رئاسة الجمهورية والجمعية الوطنية الإيفوارية تخضع لعقود إيجار مبرمة مع الفرنسيين^١. ومن ناحية أخرى ترتبط فرنسا باتفاقيات تعاون نكري، مع ثلاث مناطق نكري إفريقيا، وهي الاتحاد الاقتصادي والنكري لغرب إفريقيا، والجمعية الاقتصادية والنكري لوسط إفريقيا، واتحاد جزر القمر، ومن خلال التحكم في الفرنك الخاص بالمناطق النقدية الإفريقية الثلاث، المرتبط بالفرنك الفرنسي ومن بعده اليورو، تمكنت فرنسا من الهيمنة الكاملة على اقتصاد دول هذه المناطق النقدية، التي كانت جميعها مستعمرات فرنسية باستثناء غينيا بيساو، وهو ما أسهم بدرجة كبيرة في تحقيق مصالح فرنسية اقتصادية، تصنّف كمصالح حيوية على أقل تقدير^٢.

ومن ثم هيمنت فرنسا (الشبكة الفوكارية) على الاقتصاد الإفريقي من خلال السيطرة على المعادن والمواد الخام من جهة، والسيطرة على الشركات الكبرى من جهة آخر بالإضافة إلى السيطرة على السوق النكري (الفرنك الإفريقي) من جهة ثالثة مما مكّن فرنسا من نهب ثروات إفريقيا الفرنسية

1. Ibid. P. 11, 12.

2. ندا سعيد، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والآثار، ص. ٨

التي تعدّ رافداً مهماً للنهضة الاقتصادية الفرنسية، بما يحققها لمواطنيها من تعزيز الرفاهية الاقتصادية والأمن الغذائي، ذلك بأنّ المستعمرات الفرنسية الإفريقية، كانت وما تزال المصدر الرئيس للسلع الغذائية، والمواد الخام الضرورية للصناعات الفرنسية.

ثالثاً: الأدلة السياسية - الولاءات الشخصية والدعم للنخب الحاكمة

اعتمد فوكار على شبكة من العلاقات الشخصية مع الرؤساء الأفارقة لضمان الولاء السياسي. لم يكن الأمر مجرد شراكة بين دول، بل كان أقرب إلى علاقة راعي بعملاه؛ فرنسا تدعم بقاء الأنظمة في الحكم، في المقابل يضمن القادة الأفارقة استمرار الامتيازات الفرنسية في بلدانهم.

وقد شجّع هذا النموذج على انتشار أنظمة سلطوية وفساد سياسيٍ واسع؛ إذ عدّ القادة الأفارقة دعم فرنسا ضمانةً أساسيةً للاستمرار في السلطة. على سبيل المثال؛ علاقة فوكار مع فيليكس هوفويه - بوانيي (Felix Houphouet-Boigny) أول رئيس لساحل العاج، والذي كان بلا منازع أكثر القادة تأييداً لفرنسا في فترة ما بعد الاستقلال في غرب إفريقيا. كان الرئيس بوانيي يرى أنّ الدول الإفريقية المستقلة حديثاً (المستعمرات الفرنسية السابقة) بحاجة إلى الحفاظ على علاقاتٍ أوّلية مع فرنسا. إلا أنّ هذا لم يكن يعني تعزيزاً كلياً وحصرياً للمصالح الفرنسية في المستعمرات السابقة على حساب المصالح الوطنية للدول المستقلة حديثاً.

اعتمد هوفويه - بوانيي على فرنسا في تثبيت سلطته مقابل تسهيل الاستثمارات الفرنسية في بلاده، خصوصاً في قطاعي الكاكاو والبنية التحتية. كان يلقب بـ(رجل فرنسا في إفريقيا)، حيث لعب دور الوسيط بين فوكار وزعماء أفارقة آخرين. العلاقة بين الرجلين لم تكن علاقة دولة بدولة فحسب، بل علاقة شخصية قائمة على الثقة والولاء المتبادل.

أيضاً العلاقة مع عمر بونغو (Omar Bongo) وبعد وفاة ليون إمبا نهاية سنة ١٩٦٧، تسلّم السلطة خليفته بونغو، الذي كانت فرنسا قد عيّنته^٢. شكّلت الغابون نقطةً استراتيجيةً مهمةً في شبكة فوكار بسبب ثروتها النفطية. ربطت فوكار علاقات قوية بعمر بونغو، الذي تولى الحكم عام ١٩٦٧. أصبحت شركة «Elf Aquitaine»^٣ أداةً رئيسةً في هذه العلاقة، إذ استفادت من عقود نفطية طويلة الأمد مقابل دعم النظام السياسي لبونغو. هذه العلاقة كرسّت نموذج (المصالح المتبادلة غير المتكافئة)؛ فرنسا تحصل على النفط بأسعارٍ تفضيلية، بينما يحصل بونغو على دعمٍ سياسيٍ

1. Saka, Luqman. (2023). P. 46.

2. جاك مورال، جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار، ص ٤٦.

وعسكري يضمن استمراره في الحكم^١.

أيضاً أحمدو أهيدجو (Ahmadou Ahidjo) من أبرز رجال فرنسا في الكاميرون؛ هو صنيعة الفرنسيين، ودمية يُحرك جاك فوكار خيوطها. بهدف إخضاع التمرد الذي قادته حركة «UPC»، وهي حركة استقلالية كاميرونية، أسسَ جاك فوكار مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسس «SDECE» فرع إفريقيا، وأوكلَ إدارتها إلى موريس روبيير (Maurice Robert). وكان جان فوشيفي (Fochivé Jean) على رأس إدارة الفرع الكاميروني «SEDOC». في سلك الشرطة أظهر جورج كونان (Georges Conan) الفرنسي المحترف المرعب، موهبةً أخيراً، ومن أجل تحطيم مقاومة شعب الباميليك (Bamiléké)، أرسلَ فوكار بناءً على طلب الحكومة الكاميرونية حملة عسكرية فرنسية بقيادة الجنرال ماكس بريان (Max Briand) الذي خَدَمَ لستين قائداً لفوج المشاة الكاميروني «RIC» في الهند الصينية، وهو الفوج الذي اشتهر باسم (كَسَارُو الفيتتناميين). بغية استئصال حركة «UPC» طبقَ بريان الطرائق المستخدمة في الهند الصينية والجزائر: معسكرات التجميع، وسياسة الأرض المحروقة، والقصف، وتدمير القرى^٢.

كانت العلاقات الشخصية بين السياسيين الفرنسيين والأفارقة ذات أهمية بالغة في ترسيخ النظام. وعلى الرغم من أن دي جول نفسه فوضَ العلاقات إلى مستشاره في إفريقيا، جاك فوكارت ولم يزِر إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعد الاستقلال - إلا أنَّ القادة المذعنين وجدوا مع ذلك معاملةً تفضيليةً في باريس، ووطّدوا الروابط التي أقيمت في الخمسينيات مع سياسيين من جميع الأحزاب في فرنسا. وبينما كانت جاذبية الثقافة واللغة الفرنسية مهمةً لدى بعضهم، كان ضمان الدعم الفرنسي ضدَّ المعارضين الداخليين أكثر أهميةً لدى آخرين. وقد طورَ بعض قادة إفريقيا الفرنكوفونية، وخاصةً أولئك الذين نجوا بعد عقود، نفوذاً كبيراً في باريس (مثلاً بشأن الترشيحات الدبلوماسية وتدفقات المساعدات، وقلّبوا في كثيرٍ من النواحي العلاقات التي يتوقعها المرء من النموذج الاستعماري الجديد للقوة الفرنسية). على سبيل المثال، كان الرئيس الإيفواري فيليكس هوفويه بوانيي فعالاً في الدعم дипломاسي والعسكري الفرنسي للمتمردين البيافريين في الحرب الأهلية النيجيرية^٣.

1. Busch, Gary K. (2023). P. 11

٢. جاك مورال، جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار، ص ٤٣.

3. Moncrieff, Richard. (2012). French Relations with Sub-Saharan Africa Under President Sarkozy. South African Foreign Policy and African Drivers Programme. P.7.

رابعاً: الأداة الثقافية

لم يقتصر النفوذ على السياسة والاقتصاد؛ بل امتد إلى المجال الثقافي من خلال تعزيز الفرنكوفونية كإطار لغويٍّ ثقافيٍّ يربط إفريقيا بفرنسا. هذه الأداة الناعمة أسهمت في ترسيخ التبعية الفكرية والثقافية، وجعلت اللغة الفرنسية وسيلةً لخلق نخبٍ سياسيةً واقتصاديةً مربطةً فكريًا بالمركز الفرنسي. في الواقع أعتقدت فرنسا أنَّ منظومة القيم التي يعتنقها مواطنوها، صالحة للتطبيق عالميًّا، ومن ثمَّ فهي جديرةٌ بالحماية والتعزيز، وتُعدُّ إفريقيا بيئَةً خصبةً لحماية هذه المنظومة وتعزيزها، وبخاصةً أنَّ اللغة الفرنسية تُعدُّ اللغة الرسمية الأولى، ولغة التعليم في كلِّ المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، وتُعدُّ منظمة الفرنكوفونية من أقوى الأدوات التي تعزّز حماية اللغة وتعزيزها، ومن ثمَّ القيم الفرنسية، ويُعدُّ نشر اللغة والقيم والتقاليد الفرنسية في إفريقيا، ضِمن المصالح الكبرى على أقلِّ تقديرٍ.^١

وفقاً لما تقدَّم أنَّ فوكار وأليات الشبكة الفوكاريَّة المتعددة المستخدمة في إفريقيا عزَّزَت الوجود الفرنسي والسيطرة على زمام الأمور في إفريقيا؛ مما أسهم ب نحو مباشر في استمرارية الاستعمار الفرنسي بخطاءٍ جديدٍ تحت مسمى (التعاون المشترك بين فرنسا وإفريقيا)، وهو في حقيقة الأمر استنزافٌ للموارد الإفريقية لصالح الدولة الفرنسية من جانب والخضوع الإفريقي من قبل الزعماء للبقاء في السلطة من جانبٍ آخر، وهو وضعٌ يؤدي في نهاية المطاف إلى صعوبة عملية التنمية والنهضة الإفريقية.

المotor الثالث: التدخلات العسكرية والانقلابات الفرنسية في إفريقيا

لم تتردد فرنسا، عبر شبكة فوكار، في التدخل العسكري المباشر لحماية مصالحها، أو لمنع أيَّ تهديدٍ سياسيٍ قد يغيِّر موازين القوى. بدءاً من عقد الاستقلال (ستينيات القرن العشرين)، نفذت فرنسا العديد من العمليات العسكرية الحاسمة في إفريقيا. وبينما تباينت دوافع هذه التدخلات العسكرية، فقد نشرت معظم العمليات لدعم أو تعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية والسياسية الفرنسية الأساسية في إفريقيا. وحتى بالنسبة لتلك العمليات التي صيغت تحت ستار التدخلات الإنسانية ومهام السلام، كانت هناك دائمًا مصالح اقتصادية أو سياسية أو مصالح وطنية أخرى لفرنسا تعمل كدوافع أساسية للتدخل.

خطَّطت فرنسا مؤسستها العسكرية، بدعم وتمويل من طبقة رجال الأعمال، للعديد من

١. ندا سعيد، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والآثار، ص ٩.

العمليات والتدخلات العسكرية في إفريقيا، وموّلتها، على سبيل المثال؛ في ١٥ أبريل ١٩٧٤ م، غضّ الجيش الفرنسي المتمرّك في قاعدة في جمهوريّة النيجر الطرف عن قيام المقدّم سيني كونتشي (Seyni Kountche)، وهو رقيبٌ سابقٌ في الجيش الاستعماري الفرنسي، بانقلابٍ ناجحٍ ضدّ النظام المدني بقيادة الرئيس آنذاك حماني دiori (Hamani Diori) كانت جريمة الرئيس دiori، الحليف القوي، هي دعوته لإعادة التفاوض على الاتفاقية التجارية التي تقوم عليها امتياز تعدين اليورانيوم الفرنسي في جمهوريّة النيجر. أكثر من أيّ قوّةٍ استعماريّةٍ أخرى^١.

أيضاً التدخل الفرنسي في الغابون (١٩٦٤ م) لإعادة الرئيس ليون إمبَا إلى الحكم بعد انقلابٍ ضده. ظهرت بوادر من الديموقراطيّة بعد استقلال الغابون الذي أُعلنَ في ١٧ تموز ١٩٦٠. تمسّك ليون إمبَا (Léon Mba)، رجل فرنسا، بالسلطة وإن حافظ على إجراء الانتخابات. وفي ١٨ شباط ١٩٦٤، قام الجيش بإبعاده عن السلطة بلا مقاومة، وكلّف أبرز المعارضين المدنيين، وهو جان-هيلير أوبيان (Hilaire Aubane-Jean) بتولّ السلطة فسارعَ إلى طمأنة السفير الفرنسي. لكن فوكار أقنع ديوجول بقمع هذه الجريمة التي عدّها تمسّ هيبة فرنسا. وفي ١٩ شباط نفذ فوجان من المظليّين إنزالاً في ليرفيل (Libreville)، الأوّل هو فوج المظليّين السابع في مشاة البحرية وقادته في داكار، والآخر قaudته في بوار (Bouar) في إفريقيا الوسطى. وكانوا بقيادة موريس روبيير (Maurice Robert) رئيس مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسّس «SDECE» فرع إفريقيا، وتمّت محاصرة مُعسكر (اللالا) (Lalala) فأطلقَ الفرنسيون النار فقتلَ ١٥ جندياً غابونيّاً. أُعيدَ ليون إمبَا إلى السلطة وألقى القبض على المعارضين. استعادت الغابون من قبل اختصاصيين فرنسيّين، مثل جورج كونان الذي استخدم مواهبه في صفوف الشرطة الكاميرونية. وبعد وفاة إمبَا نهاية سنة ١٩٦٧ م، تسلّم السلطة خليفتة بونغو (Bongo)، الذي كانت فرنسا قد عيّنته^٢.

هذه التدخلات جسّدت الوجه العسكري لـ (فرنسا إفريقيا)، حيث لعب الجيش الفرنسي دور (شرطي القارة) لصالح باريس. في سياق الفرنسيّة الإفريقية ومن خلال سياساتها، انخرطت فرنسا في الأنظمة الاستبداديّة ودعمتها، وسهّلت الفساد الذي مارسته الأنظمة الصديقة وساعدته، ودعمت الأنظمة المتورّطة في انتهاكات حقوق الإنسان، وقدّمت المساعدة والدعم للديكتاتورين

1. Saka, Luqman. (2023). P. 47.

2. جاك مورال، جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار، ص ٤٦.

والأنظمة الديكتاتورية، وشاركت في القضاء على الزعماء الوطنيين التقديميين، ودعمت تكتيكيًّا وسهّلت تهريب الأسلحة وإجراء عمليات القتل غير المشروع.^١

كانت الخلية الإفريقية هي التي قدمت المشورة، ووجهت وتحكمت في الرد الفرنسي على تحديات المبادئ الأساسية لـ(فرنسا إفريقيا). والأمر المهم بشأن آثار (فرنسا إفريقيا) على الدول الإفريقية هو أنَّ الفرنسيين قاوموا أيَّ تغييرٍ محليٍّ في القواعد، وكان لديهم قواتٌ جاهزةٌ في إفريقيا لقمع أيَّ قائدٍ ذي طموحاتٍ مختلفة. خلال الخمسين عامًا الماضية، وقع ما مجموعه ٦٧ انقلاباً في ٢٦ دولةً إفريقية؛ ٦١٪ منها في إفريقيا الناطقة بالفرنسية.

- بدأ الفرنسيون (تأديب) الزعماء الأفارقة، عندما أمرُوا باغتيال سيلفانوس أوليمبيو (Sylvanus Olympio) في توغو عام ١٩٦٣م، عندما أراد فرض عملته الخاصة بدلاً من الفرنك الإفريقي.

- في يونيو/حزيران ١٩٦٢ ، أصدر أول رئيسٍ لمالي، موديبا كيتا (Modibo Keita) ، مرسوماً يقضي بمعادرة مالي منطقة اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية والتخلّي عن الميثاق الاستعماري. وكما حدث في توغو، دفع الفرنسيون لجندي أفريقي سابق لقتل الرئيس. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٨م، نفذَ الملازم موسى تراوري انقلاباً، وقتل موديبا كيتا، وأصبح رئيساً لمالي.

- أصبح استخدام فرنسا لأعضاء الفيلق الأجنبي الفرنسي السابقين لإزاحة الرؤساء المتمردين على الميثاق الاستعماري، أو اتفاقية إفريقيا الوسطى، أمراً شائعاً. في الأول من يناير/كانون الثاني عام ١٩٦٦م، نفذَ جان بيبل بوكاس (Jean Bedel Bokassa) العضو السابق في الفيلق الأجنبي الفرنسي، انقلاباً ضدَ ديفيد داكو (David Dacko)، أول رئيس لجمهورية إفريقيا الوسطى.

- في ٣ يناير/كانون الثاني ١٩٦٦م، أصبح موريس ياميغوا (Maurice Yameogo) ، أول رئيس لجمهورية فولتا العليا، التي تسمى الآن (بوركينا فاسو)، ضحية انقلابٍ نفذَه أبو بكر سانجوولي (Aboubakar Sangoule Lamizana)

- في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢م، نفذَ ماثيو كيريوكو (Mathieu Kerekou)، الذي كان حارساً أميناً للرئيس هوبير ماغا (Hubert Maga) ، أول رئيس لجمهورية بنين، انقلاباً ضدَ الرئيس.^٢

1. Saka, Luqman. (2023). P. 47.

2. Busch, Gary K. (2023). P.18.

- استخدم فوكار القوات الفرنسية لضمان انتصار الرئيس سنغور غير الدموي على رئيس الوزراء مامادو ضياء (Mamadou Dia) خلال الانتخابات الرئاسية في السنغال، نضال ما بعد الاستقلال في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢^١.

استطاعت فرنسا بسط نفوذها والتحكم السياسي في تغيير الحكم الأفارقة، وتأيد الانقلابات عليهم، وترسيخ حكم الموالين الأفارقة لفرنسا، ولم تكتف فرنسا بسياسة الانقلابات، بل نفذت عدة اغتيالات للحكّام الأفارقة المعارضين للمصالح الفرنسية في المنطقة. ومن بينها:

تم اغتيال مارين نغوابي (Marien Ngoubi)، رئيس جمهورية الكونغو، في عام ١٩٧٧ م. في الكاميرون، قُتل فيليكس موبي (Felix Moumie)، خليفة روبن أم نيوبي الذي أُغتيل سابقاً، بالتسنم بالثاليلوم في جنيف في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠. وكان قاتله عميلاً فرنسيّاً، ويليام بيتشل (William Bechtel)، الذي اتحل صفة صحفي لمقابلة موبي في مطعم وسمّ مشروب.

تم اغتيال فرانسوا تومبالبالي (Francois Tombalbaye)، رئيس تشاد، على يد جنود بقيادة ضبّاط من الجيش الفرنسي في عام ١٩٧٥ م. ثم في ديسمبر ١٩٨٩، أطاح الفرنسيون بحكومة حسين حبرى (Hissan Habre) في تشاد، ونصبوا إدريس ديبي (Idriss Deby) رئيساً؛ لأنّ حبرى أراد بيع النفط التشادي لشركات النفط الأمريكية.

ولعل أكثرها مأساوية كان اغتيال توماس سانكارا (Thomas Sankara)، رئيس بوركينا فاسو، عام ١٩٨٧ م، استولى توماس سانكارا على السلطة بانقلاب شعبي عام ١٩٨٣ م، في محاولة لقطع علاقات البلاد بالقوة الاستعمارية الفرنسية. أُطْحِيَ به وأُغْتَلَ في انقلاب قاده صديقه المقرب ورفيق طفولته بليز كومباوري (Blaise Compaoré) بأوامر فرنسيّة.

في مارس/آذار ٢٠٠٣ ، أطاحت القوات الفرنسية والتشادية بالحكومة المنتخبة للرئيس أنجيفي ليكس باتاس (Ange-Felix Patasse) ، ونصبت الجنرال فرانسوا بوزيزى (François Bozizé) رئيساً، بعد أن أعلن باتاس رغبته في انسحاب القوات الفرنسية من جمهورية إفريقيا الوسطى. وبعد بضع سنوات، أطاح الفرنسيون بوزيزى أيضاً.

1. DeVore, Marc R. (2018). Preserving Power after Empire: The Credibility Trap and France's Intervention in Chad, 1968-72. p. 10. <https://research-repository.st-andrews.ac.uk/bitstream/handle/10023/16067/De>

في عام ٢٠٠٩م، دعم الفرنسيون انقلاباً في مدغشقر بقيادة أندريه راجولينا (Andry Rajoelina) ضدّ الحكومة المنتخبة لمارك رافالومانا (Marc Ravalomanana) الذي أراد فتح البلاد أمام استثمارات الشركات العالمية في التعدين والبترول ورفض السماح لشركة توtal برفع سعر النفط المتعاقد عليه من جانب واحد بنسبة ٧٥٪.

استخدمت فرنسا قوّاتها في ساحل العاج للتحريض على محاولة الإطاحة بحكومة غbagbo (Gbago) المنتخبة ديمقراطياً. وعندما فشلت الانفاضة لإسقاطه، قسمت القوات الفرنسية البلاد إلى منطقتين، وواصلت التخطيط للانقلابات ضده. وعندما فاز غbagbo في الانتخابات عام ٢٠١٠م، ورغم التدخل الفرنسي، لجأت القوات الفرنسية واستخدمت قوّات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة طائرات هليكوبتر حربية لمحاجمة المواطنين الإيفواريين، واستولت على البلاد في

عام ٢٠١١م.^١

نفذت فرنسا مهمّات استخباراتية سرية مبهرةً، وعمليات عسكريّة جريئةً في إفريقيا، نفذت جميعها عبر شبكة كثيفة من الصلات السياسية الشخصيّة بين نخب السلطة الفرنسية الإفريقية (العاملة في المجالات السياسيّة والاستخباراتيّة والعسكريّة)، والتي دارت حول جاك فوكار، ومستشارين أفارقة معينين خصيصاً، وشبكات مؤسسيّة من خلال وزارة التعاون الفرنسيّة باختصار، الفرنسيّة الإفريقية؛ احتوت على جوانب إيجابيّة وسلبيّة، وأسوأ مرحلة في العلاقات الفرنسيّة مع إفريقيا في حقبة ما بعد الاستعمار. وقد عزّزت هذه العلاقات إلى حد كبير الثروة الإفريقية الناتجة عن استخراج الموارد الطبيعية الإفريقية، والتي مدتّها شبكات معقّدة ربطت بين المصالح التجاريّة، ونخب السلطة الفرنسيّة الإفريقية، والبيروقراطيّين، والقادة/المستشارين العسكريّين، التي تم تأمّلها من خلال نشر قوات فرنسيّة متمركّزة في قواعد منتشرة في جميع أنحاء القارة.^٢

وهكذا، وقع على عاتق فوكار تنفيذ رؤية دي جول لإفريقيا.^٣ منذ أكثر من ثلاثين عاماً، استمرت السياسة الفرنسيّة الإفريقية، وأنظمـة الشـبـكـاتـ الشـخـصـيـةـ، التي ارتكـزـتـ عـلـيـهاـ العـلـاقـاتـ الفـرـنـسـيـةـ معـ النـخـبـ السـيـاسـيـةـ وـالـتجـارـيـةـ وـالـعـسـكـرـيـةـ فـيـ إـفـرـيـقـيـاـ. وـطـوـالـ فـرـةـ حـكـمـهـاـ، كـانـتـ هـذـهـ السـيـاسـةـ وـالـشـبـكـاتـ مـجـزـيـةـ لـجـمـيعـ الـأـطـرـافـ. فـمـنـ نـاحـيـةـ، ضـمـنـتـ هـذـهـ السـيـاسـةـ مـكـانـةـ فـرـنـسـاـ كـقـوـةـ عـظـمـىـ

1. Busch, Gary K. (2023). P.18, 19.

2. Saka, Luqman. (2023). P. 48.

3. DeVore, Marc R. (2018). p. 10.

على الساحة الدولية. وفي المقابل، ضمنت فرنسا ونخبتها الحاكمة حماية النظام للنخبة الحاكمة الإفريقية بناءً على ولائهم للشبكة وحماية المصلحة الوطنية الفرنسية.^١

كان جاك فوكار بمنزلة العمود الفقري للسياسة الفرنسية الإفريقية في باريس حتى حلّت عام ١٩٧٤م. وقد مثلّ فوكار نفسه، في نظر الكثيرين، تجسيداً حقيقياً للعلاقات الفرنسية الإفريقية. وبينما كانت الوزارات تتنازع على الاختصاصات، كانت منظمة فوكار تُعنى بالقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في آن واحد. وكان مكتبه يؤدّي دوراً تنسيقياً، ولكنه في كثيرٍ من النواحي كان يتتجاوز صلاحيات الوزراء.

إنّ علاقة فوكار الوثيقة بكلٍّ من ديغول وخليفةه جورج بومبيدو والعديد من القادة الأفارقة تعني أنّه كان يتمتع بنفوذ غير متناسبٍ في صنع السياسات المتعلقة بالشؤون الإفريقية. في عهد الرئيسين ديغول (de Gaulle)، وبومبيدو (Pompidou)، كان فوكار مسؤولاً عن العلاقات اليومية بين الرئاسة الفرنسية ونظيراتها الإفريقية.^٢

في الواقع أنّ علاقات فرنسا بإفريقيا ترتبط بماضيها الاستعماري في القارة. فقد خضعت جميع الدول الإفريقية، في وقتٍ أو آخر ولفترات زمنية متفاوتة، للاستعمار الأوروبي، باستثناء إثيوبيا. وبظلّ هذا التاريخ الاستعماري (ماضياً حاضراً دائمًا). ويستمر هذا الوضع في إعاقة إقامة شراكات متوازنة. لطالما وصّفت العلاقات بين فرنسا وإفريقيا بمصطلح (فرنسا أفريلك)، الذي يعود تاريخه إلى عام ١٩٤٥، ويعكس العلاقة المتشابكة بين فرنسا والقاربة الإفريقية، بين دولة استعمارية سابقة ومستعمراتها السابقة. وقد جسدَ جاك فوكار (الذي كان يُلقب بسيّد إفريقيا للجنرال ديغول) هذه الفكرة المجتمعية لفترة طويلة. ولم يكن ذلك من خلال إدخال الفرنك الإفريقي، وإنشاء القواعد العسكرية الفرنسية فحسب، بل أيضاً من خلال الفساد، والفضائح المتعلقة بـ(المكاتب غير المشروعة)، وتمويل الأحزاب السياسية في فرنسا، والإطاحة بالرؤساء، وغيرها من حالات التلاعب الانتخابي لتناسب المصالح الفرنسية.^٣

1. Saka, Luqman. (2023). P. 51.

2. Powell, Nathaniel K. (2016). “Experts in Decolonization:” France in Chad, 1960-1972. P. 2. https://www.researchgate.net/publication/314462550_Experts_in_Decolonization_France_in_Chad_1960-1972

3. Virginie BAUDAIS. (2024). Possible approaches to address deteriorating France-Africa relations. Plateforme d'Analyse du Suivi et d'Apprentissage au Sahel, Production Pasas. P. 4. <https://pasas->

وفقاً لما تقدم فإنّ (فرنسا إفريقيا) في جوهرها كانت بمثابة تجسيداً للاستعمار الجديد؛ فقد ضمنت استمرار الهيمنة الفرنسية من خلال التحكّم في الموارد الاقتصادية، ودعم أنظمة سلطوية غير ديمقراطية. والتدخل العسكري المباشر عند الحاجة، وربط الهويات الثقافية والنحوية بالمنظومة الفرنسية. وهذا ما يفسّر كيف أنّ كثيّراً من الدول الإفريقية، رغم الاستقلال، لم تتحقّق سيادةً فعليةً، بل وجدت نفسها في دائرة تبعيّة مزدوجة: سياسية، واقتصادية.

ومن منظور الاستعمار الجديد، تُعدّ الانقلابات والتدخلات أدوات حكم بالوكالة؛ هي سياسةٌ تحكم بوسائل عسكرية غير رسمية، تُعيد ترسيم الحقول السياسية بما يلائم مصالح المركز. تخضع المؤسسات الوطنية لمنطق (الاستقرار المُدار)، بدل السيادة الديمقراطية، وتحوّل الأمان إلى عقد ولاء؛ من يخسر رضا المركز يخسر أمانه السياسي. وبذلك يتضح أنّ فوكار، عبر هندسة الإطار الذي أتّاح هذه الممارسات، أسّس بنيةً تدخليةً استمرّت بعده، وتحولت إلى عادةً استراتيجيةً في السياسة الإفريقية لفرنسا، وإن اختفت حججها وخطاباتها عبر العقود.

وبناءً على ما تقدم يمكن تلخيص جهود فوكار والشبكة الفوكارية في إفريقيا في النقاط الآتية:

- عرف فوكار بعد ذلك بـ(سيد إفريقيا)؛ فكان المسؤول عن تعيين وإقالة رؤساء دول المرربع الفرانكوفي في القارة السمراء لعدة عقودٍ من الزمن خلال الجمهورية الخامسة، وعهد له دي جول مهمة هندسة أنظمة الحكم في دول إفريقيا، وتشيّط الحكم أو الإطاحة بهم بما يتلاءم مع مصالح فرنسا.

- دعم حُكم بعض الرؤساء الموالين لفرنسا، وزعزعة استقرار حكم الآخرين المعارضين، بموارد بشريةٍ وماليةٍ كبيرةٍ، فقد كان لديه القول الفصل واليد العليا في كلّ الأجهزة السرية والدبلوماسية الفرنسية في إفريقيا، وهدفت أساليبه إلى إبقاء رؤساء الدول في المستعمرات الفرنسية السابقة تحت تأثير باريس.

- استغلال شبكات متعددة تجسسية بين النخب الحاكمة الإفريقية للحفاظ على الوجود الفرنسي في القارة السوداء، فقد طلب منه دي جول مصادرة الاستقلال الإفريقي وتنظيم الحفاظ على التبعية الإفريقية لباريس سياسياً، واقتصادياً، ومالياً، وعسكرياً.

- لتنفيذ هذه المخططات، مهدّ فوكار الطريق أمام الفرق الأمنية والاستخباراتية لبلاده للعمل

بأريحية في الدول الإفريقية، من بين هذه الفرق: مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس «SDECE»، وأيضاً وكالة الاستخبارات الفرنسية «DGSE»، وثالث هذه المجموعات هي الإدارة العامة للأمن، وإدارة الاستخبارات العسكرية المعنية بالدعاهية لصالح فرنسا وخصوصاً عند الأزمات في إفريقيا^١.

المotor الرابع: تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا

استمرت الهيمنة الفرنسية الكاملة على مستعمراتها الإفريقية طيلة الستة عقود المنقضية، وما زال كثيرون من هذه المستعمرات خاضعة للهيمنة الفرنسية بدرجات متفاوتة، غير أن بعض هذه المستعمرات شرعت في الخروج من عباءة المستعمر الفرنسي، إما على سبيل القطيعة مع الماضي الاستعماري المرير، مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، أو على سبيل المراوغة، حصولاً على أكبر قدر من الدعم أو المنافع أو التنازلات الفرنسية، مثل تشاد والجابون. وقد أسهمت عدة عوامل لتراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا:

- على الصعيد الدولي؛ أسهمت نهاية الحرب الباردة، وتفكك هيكل الدولة الكبرى في أوروبا الشرقية، مثل الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، واندماج فرنسا في الاتحاد الأوروبي، في تقويض أهمية إفريقيا في السياسة الخارجية الفرنسية وحساباتها الدبلوماسية. والأهم من ذلك، اندماج فرنسا في الاتحاد الأوروبي، والحاجة إلى مزيد من التعاون. إن انعدام الشفافية والمساءلة، قوض وقיד بشكل كبير قدرة فرنسا وقدرتها على المناورة، وهمما أمران أساسيان لاستمرار سياستها الإفريقية الغامضة. وقد أبرزت هذه القضايا الدولية النظامية حاجة فرنسا إلى إعادة تقييم مصالحها الجيوستراتيجية والجيوبوليسية وحساباتها تجاه إفريقيا.

- على المستوى المحلي، أدت عدة عوامل إلى تقويض (الفرنسية الإفريقية) ونظام شبكات المحسوبية الذي يبني عليه. ومن أهم هذه العوامل: النقد العلني للطبيعة الفاسدة للسلطة. الفرنسية الإفريقية السياسة التي دعمتها العديد من التحقيقات القانونية في شؤون بعض الشخصيات القيادية في الشبكات الإفريقية ومصالح الأعمال الفرنسية (مثل «ملحمة العجان»): التفتت المتزايد للفرنسية الإفريقية شبكات المحسوبية في جماعات الضغط التجارية الفردية المختلفة؛ وموت بعض المنظمات المحورية الفرنسية الإفريقية شخصيات بارزة، مثل فوكار وميتران (Mitterrand)،

١. عائد عميرة، فوكار مهندس الاستعمار الفرنسي الحديث لدى دول إفريقيا. ص ٣٥٨٤٨ / <https://www.noonpost.com/>

وهو فوجيه بوانيي (Houphouët Boigny) ومع ذلك، بالنسبة للكثيرين في أوروبا وإفريقيا، تمثلت نقطة التحول الرئيسية في دور فرنسا في الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، حيث سهلّت دخول مسؤولي الدولة الروانديين المتورطين في الإبادة الجماعية إلى زائر وهروبهم من إفريقيا. كما كان من أهم نقاط التحول الرئيسية محاولتها الحثيثة، وإن كانت فاشلة، لإبقاء الرئيس موبوتو (Mobutu)، رئيس زائر، في السلطة. كما أدّى الجدل الذي اتّسم به تدخل فرنسا في جمهورية إفريقيا الوسطى إلى الإضرار بسمعة فرنسا، والتشكيك بحسن نواياها السياسية في إفريقيا والمجتمع الدولي الأوسع.^١

- الانفصال عن النهج الأمني؛ ركزت سياسة فرنسا في إفريقيا بشكل أساس على الأمان منذ استقلال مستعمرات فرنسا الإفريقية السابقة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ وقد لبّي هذا النهج الأمني احتياجات دبلوماسيتها السياسية (دعم الأنظمة «الصديقة» التي لم تعد سلطتها مقيدةً بولايات محددة المدة) ودبلوماسيتها الاقتصادية. كان أمن الدول الإفريقية قضيّة رئيسة في عملية إنهاء الاستعمار. مع ذلك، ورغم أنّ فرنسا لطالما صورّت نفسها كـ«شرط إفريقيا»، فإنّها لم تعد قادرة على مواصلة هذا الدور^٢. أصبح الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا محدود النطاق الآن، بعد رحيل القوات من مالي وبوركينا فاسو والنيجر. لا يزال لفرنسا وجود - والذي سيتم تقليصه من حيث عدد الجنود - في السنغال وكوت ديفوار والغابون وتشاد. سيظلّ وجودها في جيبوتي - وهي دولة ذات موقع استراتيجي على مصب البحر الأحمر - دون تغيير. ومع ذلك، تظلّ فرنسا أحد موردي الأسلحة الرئيسيين للمنطقة^٣.

- الهيمنة الاقتصادية؛ وعلى الصعيد الاقتصادي يدور اهتمام المستعمرين بمستعمراهم الإفريقيّة، وجدواً وعدماً وقوّةً وضعفاً، مع العائد الاقتصادي، ولم تشد فرنسا عن هذه القاعدة؛ فالمحرك الأول والأخير للسياسات الفرنسية، تجاه مستعمراتها الإفريقية، هو الاستحواذ على أكبر قدرٍ من مواردها الطبيعية بأقلّ تكلفة وأدنى جهد، وحجز الحصة الأكبر من أسواق هذه الدول للمنتجات الفرنسية؛ ومن هنا دأب الفرنسيّون على الحصول لشركاتهم، على عقود طويلة الأجل

1. Saka, Luqman. (2023). P. 52.

2. Virginie BAUDAIS. (2024). P. 9.

3. Ibid. P. 11.

بشروطٍ مجحفة، مستغلين في ذلك غياب المنافس القوي، وتوافقُ الشركات الغربية على تقاسم مناطق النفوذ، وضعف البنى والهيكل الاقتصادي الإفريقيّة، واستشراء الفساد السياسي والإداري في أطر الدولة الإفريقيّة ومؤسساتها. وتُعد اتفاقيات الارتباط النقدي، بين الفرنك الفرنسي ومن بعده اليورو، بالعملات الإفريقيّة للمناطق الاقتصاديّة الثلاث سالفَةِ البيان، من أسوأ العقود التي تمنح فرنسا الهيمنة الاقتصاديّة على مستعمراتها، أضفت إلى ذلك عقود الاستغلال طويلاً الأجل، التي حصلت عليها الشركات الفرنسيّة، وبخاصة في قطاع التعدين.^١

- **التناقض الثقافي والأخلاقي**؛ من بين أسباب تنامي ظاهرة كراهية الهيمنة الفرنسيّة على المجتمعات الإفريقيّة، سعي فرنسا المستميت نحو نشر الثقافة الفرنسيّة، وبخاصة نشر القيم التي تتعارض مع القيم الدينية والمجتمعيّة، للمجتمع الإفريقي التقليدي، مثل قيم الشذوذ والمثلية والزواج الأحادي وغير ذلك من القيم الفرنسيّة، ويدعو الرفض الشعبي والنخبوية لهذه القيم الدخيلة، إلى تعالي صيحات التخلص من الهيمنة الفرنسيّة على المجتمعات الإفريقيّة.^٢

وبناءً عليه يتضح أنَّ العوامل التي أدت إلى تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا متعددةٌ ومتنوعةٌ على الصعيد الدولي والم المحلي، على المستوى الأمني والعسكري، وكذلك على المستوى الاقتصادي والثقافي. وبصرف النظر عن أسباب التراجع في النفوذ الفرنسي هناك محاولاتٌ إفريقيَّة جادةٌ ينبغي الإشادة بها تسعى إلى تحرير البلدان الإفريقيَّة من السلطة والهيمنة الفرنسيَّة، ولعلَّ أبرز هذه المحاولات بوركينا فاسو المعاصرة بقيادة إبراهيم تراوري القائد العسكري الذي أطاح بالرئيس المؤقت منذ عام ٢٠٢٢. يسعى تراوري لتخليص بوركينا فاسو من كلِّ أشكال التبعيَّة الفرنسيَّة للنهوض بالبلاد، وهو اتجاهٌ يُحترم من قائدٍ إفريقيٍّ يعرف قيمة ثروات بلاده. ولمَ لا، وهو من أحفاد توماس سانكارا!

الخاتمة

وفقاً لما سبق من تحليل النفوذ الفرنسي في إفريقيا من خلال الشبكة الفوكاريَّة يمكن القول؛ إنَّ فوكار لم يكن مجرد موظف ينفذ سياسات مرسومةً سلُفًا، بل كان مهندساً بارعاً صنع بنفسه ملامح العلاقة الفرنسيَّة الإفريقيَّة. غير أنَّ هذا الدور، رغم فعاليته في تحقيق مصالح فرنسا، كان على حساب

١. ندا سعيد، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والآثار، ص ١٤.

٢. المرجع السابق، ص ١٥.

بناء سيادة حقيقية للدول الإفريقية؛ إذ جعل استقلالها شكلياً، وأخضع قادتها لمنظومة تعتمد على الولاء لباريس أكثر من الولاء للشعوب الإفريقية. إن (فرنسا إفريقيا) في جوهرها كانت تجسيداً للاستعمار الجديد. فقد ضمنت استمرار الهيمنة الفرنسية من خلال التحكم في الموارد الاقتصادية، ودعم أنظمة سلطوية غير ديمقراطية، والتدخل العسكري المباشر عند الحاجة، وربط الهويات الثقافية والنحوية بالمنظومة الفرنسية. هذا كلّه يفسّر كيف أنَّ كثيراً من الدول الإفريقية، رغم الاستقلال لم تحقق سيادةً فعليةً، بل وجدت نفسها في دائرة تبعية مزدوجة: سياسية، اقتصادية، وثقافية.

من منظور الاستعمار الجديد، تُعد الانقلابات والتدخلات أدوات حكم بالوكالة؛ فهي سياسة بوسائل عسكرية وغير رسمية، تُعيد ترسيم الحقول السياسي بما يلائم مصالح المركز. تُخضع المؤسسات الوطنية لمنطق (الاستقرار المُدار) بدل السيادة الديمقراطية. وتحوّل الأمن إلى عقد ولاء؛ من يخسر رضا المركز يخسر أمانه السياسي. وبذلك يتضح أنَّ فوكار، عبر هندسة الإطار الذي أتاح هذه الممارسات، أسس بنية تدخلية استمرت بعده، وتحولت إلى عادة استراتيجية في السياسة الإفريقية لفرنسا، وإن اختفت حججها وخطاباتها عبر العقود. حتى مع تغيير الوجوه والحكومات في باريس وفي العاصمة الإفريقية، ظلت عناصر من هندسة فوكار فاعلة.

تُبرز القراءة النقدية أنَّ إرث فوكار لم يقتصر على الماضي، بل ما زالت بنياته تعمل حتى اليوم عبر استمرار الاعتماد على اتفاقيات دفاع وتدخل عسكري عند الأزمات، وهيمنة الشركات الفرنسية على موارد حيوية في عدة دول، واستمرار الفرنكوفونية كأداة ثقافية تعيد إنتاج النخب الموالية. لكنَّ هذا الإرث يواجه اليوم تحديات متصاعدة، سواء من الداخل الإفريقي مع تنامي الحركات المناهضة للنفوذ الخارجي والمطالبة بالسيادة الاقتصادية، أو من الخارج مع دخول قوى دولية منافسة (الصين، روسيا، تركيا) إلى القارة. ذلك كلّه يشير إلى أنَّ النسق الفوκاري في إدارة إفريقيا لم يعد قابلاً للاستمرار بالصورة القديمة.

والخلاصة هي أنَّ فوكار جسد الوجه المؤسس للاستعمار الجديد، حيث تَحوّل الاستقلال إلى تبعيةٍ مموهة، وأنَّ نقد إرثه هو نقدٌ لبنيَّةٍ كاملةٍ لا شخصٍ بعينه. إنَّ تجاوز هذا الإرث يتطلب من الدول الإفريقية إعادة بناء مشروعٍ سياديٍ حقيقيٍ يقوم على إصلاحٍ نفديٍّ وماليٍّ يعزّز الاستقلال الاقتصادي، وبناء مؤسساتٍ ديمقراطيةٍ قويةٍ تستمد شرعيتها من الداخل لا الخارج، وتنويع الشراكات الدولية بما يقلل من الارتهان لمراكزٍ واحدٍ، وإعادة صياغة الهوية الثقافية والسياسية بعيداً عن وصاية الخارج. بهذا المعنى، فإن دراسة فوكار ليست استدعاءً للتاريخ فحسب، بل

هي مدخل لفهم حاضر إفريقيا السياسي والاقتصادي، وشرط ضروري لتحقيق مستقبل تتحقق فيه السيادة والعدالة والتنمية.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

- ١ . سوادغو، محمد الأمين (٢٠٢١)، الفوكيارية والفكاريون في إفريقيا، ص ٥
<https://www.noor-book.com/%D%83%D%AA%D%8A%D%8A%D%8A%D%84%D%9D>
- ٢ . عميرة، عائد. (٢٠٢٠). فوكار مهندس الاستعمار الفرنسي الحديث لدول إفريقيا، ص ٤.
<https://www.noonpost.com/35848>
- ٣ . مورال، جاك. (٢٠١٧)، جرائم فرنسا في عالم ما وراء البحار ط ١ ، ترجمة: أيوب، عماد، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.
- ٤ . ندا، سعيد (٢٠٢٤)، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والمآلات. مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية.
5. Afsar, Onder Aytac & El-Hayani, Abdelhafid. (2023). The impact of French foreign policy towards Africa on the external migration policy of the European Union. *Acta Politica Polonica*. (56).
6. Busch, Gary K. (2023). The Long Overdue Exit of France from Africa. https://www.academia.edu/105547364/The_Long_Overdue_Exit_Of_France_From_Africa
7. DeVore, Marc R. (2018). Preserving Power after Empire: The Credibility Trap and France's Intervention in Chad, 1968-72. p. 10. <https://research-repository.st-andrews.ac.uk/bitstream/handle/10023/16067/De>
8. Douglas Johnson. (1997). Obituary: Jacques Foccart. *The Independent*. <https://www.independent.co.uk/news/people/obituary-jacques-foccart-1273923.html>
9. Moncrieff, Richard. (2012). French Relations with Sub-Saharan Africa Under President Sarkozy. *South African Foreign Policy and African Drivers Programme*.
10. Powell, Nathaniel K. (2016). “Experts in Decolonization:” France in Chad, 1960-1972. P. 2. https://www.researchgate.net/publication/314462550_Experts_in_Decolonization'_France_in_Chad_1960-1972

11. Saka, Luqman. (2023). FRANÇAFRIQUE: FRANCO-AFRICAN RELATIONS AND FRENCH MILITARY ENGAGEMENT IN POST-COLONIAL AFRICA. Brazilian Journal of African Studies. Porto Alegre. V. 8. N. 16. <https://doi.org/10.22456/2448-3923.128355>
12. Tinasti, Khalid. (2016). Brazil and francophone Africa: Opportunities and challenges. BRICS Policy Center (BPC) Papers - V. 4 N. 05.
13. Virginie BAUDAIS. (2024). Possible approaches to address deteriorating France-Africa relations. Plateforme d'Analyse du Suivi et d'Apprentissage au Sahel, Production Pasas. P. 4. <https://pasas-minka.fr>